

التحولات الإقليمية بين الطموح والاحتواء
تطلعات السعودية في الهلال الخصيب واليمن
مركز طوى للدراسات

الجزء الثاني

السعودية في لبنان - الرعاية.. الانكفاء.. الاستحواذ

شكّل لبنان لعقود طويلة ساحةً محورية في السياسة الإقليمية السعودية، ليس فقط بوصفه بلدًا عربيًا صغيرًا بنظام طائفي هش، بل لأنه كان يمثل مرآة لصراعات النفوذ بين القوى الإقليمية، خاصة بين السعودية وسوريا، ولاحقًا بين السعودية وإيران.

وقد تعاملت الرياض مع لبنان بوصفه "امتدادًا ثقافيًا وسياسيًا للعمق العربي السني المعتدل" متجاهلة مكوّنين أساسيين: الشيعي والمسيحي، وكمختبر مفتوح للتأثير الخليجي في المشرق العربي، ضمن ما يمكن تسميته بـ"الدبلوماسية الرعاية".

أ - العلاقة مع الطائفة السنية: رعاية رمزية ومؤسسية

منذ سبعينيات القرن العشرين، حرصت السعودية على دعم الطائفة السنية في لبنان، سياسيًا وماليًا، عبر شخصيات مثل صائب سلام، ولاحقًا رفيق الحريري الذي أصبح حجر الزاوية في المشروع السعودي بلبنان. وقد مثّل الحريري

نموذج "السني المدني" المرتبط بعلاقات قوية مع الرياض، والقادر على إدارة توازنات الطوائف ضمن النظام اللبناني دون استفزاز المحيط الشيعي أو المسيحي.

دعمت السعودية مؤسسات سنّية دينية (دار الفتوى)، واقتصادية (جمعيات الحريري)، وإعلامية (المستقبل)، في ما بدا أنه "توكيل سعودي غير رسمي" داخل البيئة السنية، لم يكن له مثيل حتى في علاقاتها مع دول أكثر مركزية. كل ذلك قبل أن ينقلب الحال منذ احتجاج سعد الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق، في الرياض في نوفمبر 2017 وتالياً حرمان تيار المستقبل من مزاولة السياسة في لبنان بقرار سعودي، ولا يزال هذا القرار ساري المفعول.

ب - التحالف مع قوى مسيحية

لم تقتصر الاستراتيجية السعودية على السنّة، بل سعت لبناء تحالفات عابرة للطوائف، خاصة مع شخصيات مسيحية تعد أن التوازن مع النفوذ السوري أو الإيراني لا يتم إلا بدعم خليجي. وقد مثّلت العلاقة مع البطريركية المارونية في بركي أحد أوجه هذا التمدّد الرمزي، فضلاً عن رعاية حوار الأديان والانفتاح الثقافي الذي لاقى صدى في الأوساط المسيحية.

وبعد تفكيك تيار المستقبل واستبعاد رئيسه سعد الحريري، تصدر زعيم حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، قائمة حلفاء السعودية في لبنان، وقدّم نفسه بكونه بوابة النفوذ السعودي في هذا البلد المثخن بتدخلات الخارج.

ج - الطائف.. هندسة سعودية للبنان

كان اتفاق الطائف في نهاية سبتمبر سنة 1989 الذي صمّمته السعودية برعاية مباشرة من الملك فهد، لحظة مفصلية في ترسيخ نفوذها داخل لبنان. فقد استطاعت أن تجمع الفرقاء اللبنانيين تحت مظلتها، وتُكرّس صيغة جديدة لتقاسم

السلطة، تُعطي للطائفة السنية (عبر رئاسة الحكومة) موقعًا أقوى، وتُعيد التوازن بعد سنوات من الحرب الأهلية.

ورغم أن سوريا خرجت مستفيدة من الطائف على الأرض، عبر الوصاية الأمنية، فإن السعودية كانت حاضرة كضامن سياسي - مالي - ديني، ما منحها قدرة هائلة على التأثير في مرحلة ما بعد الحرب.

مرحلة الحريري: الرهان على "السني المدني"

بعد اغتيال رفيق الحريري في فبراير 2005، دخلت السعودية في واحدة من أكثر مراحلها حساسية في لبنان، إذ تحوّل رهانها من مشروع إعادة التوازن الإقليمي إلى محاولة الدفاع عن نفوذ مهدد داخليًا وخارجيًا. وقد ورث سعد الحريري تركة سياسية ثقيلة، مدعومًا من المملكة كـ "امتداد شرعي" لنهج والده، لكن دون امتلاك القوة الرمزية أو الكاريزما التي تمتع بها الأخير.

وقد مثل سعد الحريري خيارًا طبيعيًا للسعودية، خاصة في مواجهة حزب الله. إلا أن الشاب القادم من عالم المال، حمل معه روحًا توفيقية ومسالمة، جعلته أقرب إلى التسويات منه إلى المواجهات. في الوقت نفسه، راهنت الرياض على إمكان تحالف الحريري مع قوى 14 آذار (قوى مسيحية وسنية ودرزية) لكبح جماح حزب الله وسوريا، غير أن ذلك التحالف ما لبث أن تآكل أمام التوازنات الواقعية في الداخل اللبناني.

وجد الحريري نفسه في مأزق دائم: بين مطلب سعودي واضح بالمواجهة مع حزب الله، وواقع لبناني يفرض عليه القبول بالتسويات لضمان استقرار حكومته وحماية حياته. وقد بلغ هذا التناقض ذروته حين شكّل حكومته عام 2009 بمشاركة حزب الله، ثم اضطر لاحقًا إلى تقديم تنازلات سياسية وأمنية غير مسبقة.

ومع كل حكومة كان يترأسها، كان الحريري يعتصم بسياسة التوافق التي تنظر إليها الرياض على أنها "تنازلات"، بدءًا من الاعتراف بدور حزب الله كقوة أمر واقع، وصولًا إلى القبول بسياسات الدولة التي تخدم مصالح محور المقاومة أو ما تصنّفه السعودية بالمحور الإيراني - السوري. وقد أغضب هذا المسار الرياض، التي شعرت بأن رهانها على "السني المدني المعتدل" قد تحوّل إلى رهان خاسر.

كما فشلت محاولات السعودية لخلق "بدائل" داخل الطائفة السنية، إذ ظل الحريري رغم ضعفه، يتمتع بشريحة شعبية ونقابية لا يمكن تجاوزها، ما جعل المملكة رهينة "حليفها الوحيد" رغم التحفظات عليه.

انكشاف المشروع السعودي

في مقابل السياسة السعودية المترددة، كان محور المقاومة عبر حزب الله قد رسخ نفوذه السياسي والعسكري، الذي لم يكتف بالمشاركة السياسية، بل فرض نفسه قوة قادرة على ردع العدوان الاسرائيلي، وأيضًا منع الفتنة الداخلية والحرب الأهلية.

أمام هذا التفاوت في أدوات القوة والقدرة على الحسم، بدأ المشروع السعودي في لبنان يتآكل بهدوء، محكومًا بتناقضاته الداخلية، وضعف أدواته الخارجية، حتى بلغ لحظة الانفجار في عام 2017، مع أزمة استقالة الحريري الشهيرة من الرياض.

في 4 نوفمبر 2017، صدم سعد الحريري اللبنانيين بإعلان استقالته من رئاسة الحكومة، ليس من بيروت، بل من الرياض، وفي خطاب متلفز بدا عليه التوتر والاضطراب. حملت الاستقالة اتهامات مباشرة لإيران وحزب الله بزعزعة استقرار لبنان والمنطقة، وبدأت وكأنها مقدمة لانقلاب سعودي على التسوية السياسية القائمة في لبنان. لكنها سرعان ما تحوّلت إلى أزمة دبلوماسية حادة، كشفت حدود النفوذ السعودي، وارتدّت سلبياً على صورة المملكة ودورها.

وجاءت استقالة سعد الحريري في سياق أوسع من التصعيد الإقليمي السعودي، شمل حينها الحرب في اليمن، ومقاطعة قطر، ومواجهة النفوذ الإيراني في العراق وسوريا. وقد أرادت الرياض - وفق تحليلات واسعة - أن تدفع الحريري إلى إعلان القطيعة التامة مع حزب الله، تمهيداً لإضعافه سياسياً داخلياً، وعزله دولياً.

لكن، بدل أن تؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز موقع السعودية، واجهت الأخيرة اتهامات علنية بأنها أجبرت الحريري على الاستقالة، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، مما أدى إلى تحرك دبلوماسي واسع قادته فرنسا، انتهى بعودة الحريري إلى لبنان وتراجعته عن الاستقالة.

وكان التدخل الفرنسي حاسماً في نزع فتيل الأزمة. فقد قام الرئيس إيمانويل ماكرون بزيارة مفاجئة إلى الرياض، وأجرى محادثات مباشرة مع القيادة السعودية، أثمرت عن "إفراج سياسي" عن الحريري، الذي غادر إلى باريس ومنها إلى بيروت.

مثل هذا الحادث لحظة نادرة في تراجع سعودي تحت ضغط أوروبي، وأشار إلى تراجع الهامش الدبلوماسي الذي كانت تتمتع به السعودية في إدارة الملف اللبناني، مقابل تنامي الدور الفرنسي بوصفه الراعي التاريخي للتوازنات اللبنانية.

تراجع الهيبة وفقدان النفوذ

أثارت أزمة الاستقالة جدلاً واسعاً داخل الطائفة السنية في لبنان، حيث انقسم الرأي العام بين من رأى أن السعودية تسعى إلى حماية الحريري من ضغوط حزب الله، ومن اعتبر أنها أهانت وأضعفت موقعه السياسي.

وفي الحالتين، كانت النتيجة واحدة: اهتزاز صورة السعودية كحليف موثوق، وتراجع مشروعها السياسي في لبنان أمام جمهورها التقليدي.

أضف إلى ذلك أن حزب الله خرج من الأزمة أقوى سياسياً، وقدّم نفسه كمدافع عن "الشرعية" و"السيادة"، بينما ظهرت السعودية كقوة متدخلة غير قادرة على الحسم ولا على البناء.

الانكفاء السعودي وتأكل النفوذ

بعد أزمة استقالة الحريري 2017، دخلت السعودية في مرحلة انكفاء تدريجي عن المشهد اللبناني، ليس فقط بسبب فشل رهاناتها السياسية، بل أيضاً نتيجة تحولات إقليمية أوسع، جعلت من لبنان أولوية متأخرة في جدول أولوياتها. فمع تصاعد التحديات في اليمن، والتطبيع مع الكيان الاسرائيلي، وتركيز النظام السعودي على الداخل ضمن "رؤية 2030"، أصبح الملف اللبناني عبئاً أكثر منه ورقة استراتيجية.

وقد انعكس الانكفاء السعودي في تراجع الدعم المالي والسياسي، حيث أوقفت السعودية تدريجياً مساعداتها المباشرة للدولة اللبنانية، وعُلّقت حزمة من المشاريع التنموية والاستثمارية التي كانت موجهة إلى الجيش اللبناني والمؤسسات العامة. كما أغلقت قنواتها الإعلامية التقليدية في لبنان، أو خفّضت من دعمها، وأدارت ظهرها لحلفاء سياسيين لم تعد تراهم مؤثرين في موازين القوى.

ولم يكن هذا الانسحاب مجرد تكتيك مؤقت، بل عكس اقتناعاً سعودياً متزايداً بأن "البيئة اللبنانية لا تصلح للاستثمار" لعجزها عن السيطرة عليها وتأكل نفوذها، وبسبب تعاظم نفوذ خصومها، ولا سيما حزب الله ومحور المقاومة.

قوى جديدة خارج العباءة السعودية

في الفراغ الذي تركته السعودية، برزت قوى سنية ومدنية جديدة تحاول ملء المساحة. شخصيات مثل نواف سلام، فؤاد مخزومي، أو حتى مجموعات انتفاضة 17 تشرين، بدأت تطرح نفسها بدائل عن الحريري السياسية، رافعة شعارات السيادة والشفافية، لكن دون أن تجد دعماً سعودياً مباشراً.

ومع خروج سعد الحريري من الحياة السياسية عام 2022، إثر إعلانه "تعليق العمل السياسي"، بدأ المشهد السني مفككًا، بلا مرجعية واضحة، ما قلّص أكثر فأكثر من حجم التأثير السعودي، الذي كان مشروطًا دائمًا بوجود حليف قوي ومتماسك داخل الطائفة السنية.

في المقابل، ملأت قطر جزءًا من الفراغ الذي تركته السعودية، عبر تقديم مساعدات مباشرة لبعض المؤسسات الأمنية والاقتصادية. كما وسّعت تركيا من حضورها الثقافي والإنساني في طرابلس وعكار، مستفيدة من تراجع الدور السعودي. أما فرنسا، فقد رسّخت نفسها كمرجعية دبلوماسية أساسية في الملف اللبناني، خاصة بعد انفجار مرفأ بيروت 2020، حيث قاد ماكرون مبادرة دولية لإعادة تشكيل النظام السياسي، كانت السعودية غائبة عنها أو مترددة في الانخراط فيها.

السعودية تعزز حضورها في لبنان: ما الجديد؟

خلّفت الحرب الطويلة بين حزب الله والكيان الاسرائيلي في 2024 في سياق اسناد صمود قطاع غزة ومقاومته أضرارًا كبيرة لحزب الله، طاولت قدراته العسكرية واغتيال الصف الأول والثاني من قياداته الجهادية وعلى رأسهم سيد شهداء الأمة السيد حسن نصر الله، أمين عام حزب الله، والسيد هاشم صفي الدين، الأمين العام التالي للحزب. وبحسب تقديرات غير رسمية، فإن أكثر من 70% من القدرات العسكرية للحزب قد تم تدميرها، وما يصل إلى 10,000 مقاتل خرجوا من الخدمة إما استشهدًا أو جرحًا، الذي انعكس في تراجع حاد في قوة الحزب ومكانته الإقليمية.

ومع سقوط الأسد في ديسمبر 2024، فقد حزب الله داعمه الإقليمي الأبرز، ما أتاح المجال أمام السعودية للتحرك في لبنان من موقع قوة، وبدأت تتصرف كما لو أنها "منتصرة" في الحرب وراحت تحصد نتائجها فأوفدت مبعوثيها

لفرض شروطها وعلى رأسها "سحب سلاح حزب الله" ومنعه إن استطاعت من الدخول الى الحكومة!

إعادة تموضع رسمي وديبلوماسي

قام وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في يناير 2025 بأول زيارة رسمية للسفارة السعودية في بيروت منذ 15 عامًا، حيث أعلن تفاؤله بالإصلاحات الحكومية، ودعا إلى تعزيز السيادة والديمقراطية وتحرير سلاح الدولة من يد حزب الله.

الوزيران الفرنسي والسعودي جسدا تنسيقًا دوليًا لاستثمار الفرصة الحالية في لبنان، لتقويم نفوذهما وفرض معادلة جديدة يكون فيها المحور الاميركي بأذرع الاقليمية والدولية هي العامل الحاسم.

باب الانفتاح الدّوار

لبنان أطلق دعوات لاستقطاب السياح الخليجيين، وعلى رأسهم السعوديون، خاصة بعد رفع حظر السفر من الإمارات والكويت، تحضيرًا لاستعادة رونق السياحة اللبنانية القديمة. وتأتي هذه المبادرات ضمن محاولة سعودية لتشجيع التدفق المالي الناعم إلى الاقتصاد اللبناني، ودعم المجتمع المدني.

توصل وقف إطلاق النار نوفمبر 2024 إلى إعادة انتشار الجيش اللبناني جنوب الليطاني، مع تراكم دعم دولي لتعزيز النفوذ الاميركي والاقليمي، وهي فرصة للسعودية لدعم موقعها في لبنان وتحقيق مكسب استراتيجي مقابل حزب الله.

اللبنانيون، وخاصة الرأي العام المسيحي والسني، أصبحوا ينظرون إلى السعودية كشريك محتمل في المرحلة المقبلة ولتحصيل الدعم المتوقف منذ سنوات ماليًا وسياسيًا.

بالنسبة الى السعودية، لم يتحوّل لبنان بعد إلى أولويات السياسة، لكنها تنظر اليه كساحة عمل نشطة. هي مستعدة لتحويل هذا التغير البنيوي إلى نفوذ اقتصادي وسياسي وثقافي "ناعم". تشارك بنشاط في عملية تركيز صيغة الحكم الجديدة في لبنان ودعم استقلالها عن حزب الله.

وقد شهد لبنان مطلع عام 2025 تحولات غير مسبقة في ميزان القوى الداخلي، فراجع النفوذ الإيراني بعد سقوط النظام السوري، وتلقّى حزب الله ضربات قاسية في الحرب الأخيرة مع إسرائيل، أدّى إلى انكشاف البيئة السياسية التي كانت تحول دون تدخل الأطراف المتحالفة مع الولايات المتحدة وردع العدوان الاسرائيلي الذي دام لقراءة عقدين. بعد الفراغ، برزت السعودية مجددًا كلاعب إقليمي فاعل، من موقع الرعاية الطائفية كما في السابق، وإن قدّمت نفسها بصفتها شريكًا لدعم الدولة والمؤسسات والاستقرار.

من جهة ثانية، كان النظام السوري السابق يشكّل العمق الاستراتيجي لمحور المقاومة ولحزب الله، والداعم الإقليمي الأكثر تماسكًا له في لحظات المواجهة، مع الكيان الاسرائيلي كما كان لفصائل المقاومة الفلسطينية. ومع انهياره المفاجئ في ديسمبر 2024، انهار معه جزء كبير من منظومة الدعم اللوجستي والسياسي التي كانت تؤمّن لمحور المقاومة هامشًا واسعًا من الحركة، سواء داخل لبنان وخارجه.

تراجع القوة

في الحرب الأخيرة مع الكيان الاسرائيلي (خريف 2024)، خسر حزب الله أكثر من نصف قدراته الصاروخية، وفقد سيطرته على جزء من مناطقه الجنوبية، واضطر إلى سحب العديد من وحداته إلى البقاع والضاحية. ومع سقوط المئات من عناصره وغياب التغطية السياسية الإقليمية، أصبح الحزب في وضع دفاعي غير مسبوق، وعاجزًا عن فرض شروطه السياسية على الدولة.

هذه اللحظة أعادت فتح النقاش حول مستقبل "سلاح المقاومة"، جزئيًا على قاعدة الاصطفاف الطائفي، وإن تلطى وراء شعار "استعادة الدولة"، وأيضًا إعادة ترتيب أوراق القوة الحقيقية والمتخيلة، حيث كانت السفارة الأميركية وبعض الأطراف اللبنانية المناوئة للمقاومة تطالب إبان الحرب بالانقضاء على الحزب ومنعه من التعافي أو المشاركة في الحكومة وفرض عزلة سياسية تامة.

في الوقت نفسه، لم يكن الانسحاب الإيراني من لبنان علنيًا، لكنه ظهر جليًا في تراجع أداء الحلفاء التقليديين، سواء داخل البرلمان أو في مؤسسات الدولة. غابت السفارة الإيرانية عن المبادرات السياسية، وتراجعت خطابات الدعم العلني لحزب الله، كما شهدت مؤسسات إيران الثقافية والخيرية انكماشًا ملحوظًا نتيجة المتغيرات التي حصلت بعد الحرب المتوحشة التي قادتها الولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل وبعض الدول الأوروبية.

هذا الانحسار خلق فراغًا كبيرًا في الرعاية الإقليمية للبنان، وفتح الباب أمام قوى أخرى - وعلى رأسها السعودية - للتقدم نحو استدراك ما فاتها في السنوات السابقة واستثمار نتائج العدوان الصهيوني على لبنان بالخلفية الطائفية ذاتها ولكن بأدوات جديدة.

ولم تنتظر السعودية طويلاً بعد سقوط النظام في دمشق وضعف حزب الله لتعيد صياغة موقعها في لبنان. فالسعودية التي كانت قد تبنت منذ 2017 سياسة انكفاء نسبي عن الساحة اللبنانية، وجدت في انهيار التوازن القديم فرصة للدخول مجددًا، لكن هذه المرة بشروط جديدة.

في يناير 2025، قام وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بزيارة رسمية إلى بيروت، هي الأولى من نوعها منذ أكثر من عقد. التقى خلالها رئيس الجمهورية الجديد **جوزيف عون**، ورئيس الحكومة، وعددًا من القيادات الدينية والسياسية، وأطلق من مقر السفارة السعودية سلسلة تصريحات حملت رسائل بالغة الدقة:

- دعم سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها.
- دعم الجيش اللبناني كمؤسسة شرعية وحيدة حاملة للسلاح.
- الانفتاح على جميع اللبنانيين دون تمييز طائفي.
- استعداد السعودية لدعم اقتصادي مباشر مشروط بالإصلاح.

في الظاهر، لم تكن هذه الرسائل تقليدية، بل مثّلت انعطافاً في اللغة السياسية السعودية، من خطاب المحاور إلى خطاب الدولة، ومن رعاية الطائفة السنية إلى رعاية "الاستقرار السيادي". والحال، إن السعودية تمسّكت بمقاربتها الطائفية بدليل بسيط هو احجامها عن الانفتاح على القوى الشيعية الوازنة (أمل وحزب الله) فيما أعادت التشبيك مع حلفائها القدامى في فريق 14 آذار.

ولم يكن التحرك السعودي معزولاً، بل جاء ضمن تنسيق دبلوماسي مع فرنسا، التي تحتفظ بعلاقات تاريخية واسعة في لبنان. وقد قاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خطة تثبيت النفوذ الجديد عبر العنوان الدبلوماسي بإعادة تشكيل الدعم الدولي للبنان، وكان للسعودية دور محوري في هذا المسار، سواء في رعاية "الصندوق السعودي - الفرنسي المشترك"، أو في تأمين غطاء سياسي لإعادة بناء النفوذ السياسي السعودي الأوروبي الأميركي ولكن بمواصفات جديدة.

التحالف الثلاثي (فرنسا - السعودية - الولايات المتحدة) أعاد رسم الإطار الدولي للتعامل مع لبنان، مبنياً على رؤية عقيمة تنظر إلى حزب الله ليس بصفته جزءاً من المعادلة اللبنانية، وبأنه أكبر حزب سياسي في لبنان، بل تحول بحسب هذه المقاربة إلى أحد "العوائق" أمام إعادة الاستقرار، ما أتاح للسعودية التحرك على هذا الأساس وفي هذا دليل على أنها لم تبدّل رؤيتها الطائفية وإنما بدّلت طرق تنفيذها.

اليمن في العقيدة الأمنية السعودية

لطالما شكّل اليمن بالنسبة إلى السعودية أكثر من مجرد جار جنوبي، بل كان وما يزال جزءاً من معادلتها الأمنية الداخلية، لا الإقليمية فحسب.

ففي المخيال السياسي السعودي، لا يُنظر إلى اليمن كدولة مستقلة ذات سيادة مطلقة، بل كمساحة متاخمة يجب أن تكون "هادئة، صديقة، ومنزوعة التهديد". هذه الرؤية تتجدر في التاريخ، لكنها تكتفت استراتيجياً في العقود الأخيرة، وبلغت ذروتها مع ثورة 21 سبتمبر 2014 والتي أربكت حسابات السعودية التي كانت ترى في اليمن حديقة خلفية وأنه لن يخرج من عبائتها مهما كلف الأمر.

الجغرافيا الخائفة

يشارك اليمن مع السعودية في حدود برية تتجاوز 1400 كيلومتر، تمتد عبر جبال وعرة وصحارى مفتوحة يصعب ضبطها أمنياً. وهذا الموقع الجغرافي المعقد جعل اليمن منذ عقود مصدر قلق استراتيجي، سواء عبر تهريب الأسلحة والمخدرات، أو عبر نشاط التنظيمات الارهابية مثل "القاعدة في جزيرة العرب"، أو مؤخراً بعد العدوان السعودي الاماراتي على اليمن منذ 27 مارس 2015 حيث بدأت تشعر المناطق الحدودية بخطر التهديدات الصاروخية والطائرات المسيّرة التي يطلقها الجيش واللجان الشعبية من اليمن من أجل وقف وقف العدوان.

ولأن العمق السكاني في الجنوب (نجران، جيزان، عسير) لا يملك حزاماً أمنياً طبيعياً، فإن تحوّل اليمن إلى جبهة قتال قهرية يهدد مباشرة المجال الحيوي للسعودية، وهو ما يُفسر إصرار الرياض على أن يكون لها دور مباشر في رسم مستقبل اليمن السياسي والأمني.

من الاستقرار النسبي إلى التهديد الوجودي

لم تكن العلاقة السعودية – اليمنية دائماً صراعية. فقد ساد نوع من "الاستقرار المشروط" خلال فترات حكم علي عبد الله صالح، حيث كانت السعودية تقدّم دعماً مالياً وسياسياً مقابل ضبط الحدود وضمان الولاء السياسي.

ومن هنا، لم تكن الحرب التي أطلقتها الرياض عام 2015 (عاصفة الحزم) خياراً تكتيكياً، بل تحركاً ميدانياً استراتيجياً يندرج ضمن "العقيدة الأمنية" السعودية، التي ترى أن اضعاف اليمن وحتى تدمير بنائه التحتية ومنشآته الحيوية ضرورة لبقاء الداخل السعودي مستقراً.

ومنذ اللحظة الأولى، تبنت السعودية سرديّة ترى في أنصار الله امتداداً مباشراً لإيران، وذراعاً من أذرعتها، فيما تمسك أنصار الله بتعريف أنفسهم على أنهم حركة وطنية نشأت كرد فعل على الاضطهاد الداخلي والاطماع الخارجية.

وقد تبيّن أن حركة أنصار الله تمتلك شبكة دعم محلية عميقة، وتحالفات قبلية وشعبية واسعة في الشمال، وأن علاقتها مع إيران علاقة شركاء لا وكلاء، بل يتصرفون أحياناً ببراغماتية يمنية محضة.

هذا التداخل بين الانتماء الايديولوجي لمحور المقاومة بقيادة إيران والاستقلالية السياسية المحلية، جعل من الحوثيين خصماً أكثر تعقيداً: فهم ليسوا "وكلاء"، بل فاعلون سياسيون يمنيون يصعب إخراجهم من المعادلة بقوة السلاح، أو من دون تسوية داخلية واسعة.

عاصفة الحزم: من الحسم السريع إلى حرب الاستنزاف

في 26 مارس 2015، أطلقت السعودية، على رأس تحالف عربي، عملية عسكرية شاملة تحت مسمى "عاصفة الحزم"، هدفها المعلن استعادة الشرعية في اليمن، المتمثلة بالرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، وإسقاط ثورة سبتمبر 2024. لكن العملية، التي بدأتها الرياض تحت تصوّر "الحسم

السريع"، تحوّلت خلال أسابيع إلى واحدة من أكثر النزاعات استنزافًا وتعقيدًا في تاريخ المنطقة المعاصر.

كانت التقديرات الأولية في الرياض أن استعادة صنعاء ممكنة خلال أسابيع، اعتمادًا على الضربات الجوية المكثفة ودعم القوى المحلية المناهضة. لكن ما إن دخلت العملية شهرها الثالث، حتى اتّضح أن أنصار الله يمتلكون بنية عسكرية صلبة، وخبرة ميدانية، وشبكة تحالفات قبلية في شمال اليمن، ما جعلهم قادرين على الصمود، بل وتوسيع مناطق سيطرتهم رغم القصف الجوي المكثّف.

دخلت السعودية عمليًا في حرب مفتوحة ذات كلفة باهظة، دون أفق واضح للنصر. وبمرور الوقت، بدأت تظهر معالم "حرب استنزاف" بالمعنى العسكري والاقتصادي والسياسي، مع استمرار القصف، وتعدّد الميدان، وتزايد عدد الهجمات الارتدادية على العمق السعودي.

وفي البعد الإنساني، أسفرت الحرب عن واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، بحسب تقارير الأمم المتحدة:

أكثر من 377 ألف قتيل مباشر وغير مباشر حتى نهاية 2023.

انهيار البنية الصحية والتعليمية في معظم مناطق اليمن.

نزوح الملايين، وانعدام الأمن الغذائي لملايين آخرين.

ومع محاولات الاعلام السعودي والاماراتي تحميل المسؤولية لحركة أنصار الله، إلا أن جزءًا كبيرًا من الرأي العام الدولي حمّل التحالف – بقيادة السعودية – المسؤولية عن القصف العشوائي والحصار البحري، ما ألحق ضررًا كبيرًا بصورة السعودية في الغرب، وأدى نسبيًا إلى تقليص صادرات السلاح للرياض.

وعلى المستوى الداخلي، بدأت كلفة الحرب تنعكس على الاقتصاد السعودي، خصوصاً مع انخفاض أسعار النفط في فترات متفرقة، وتزايد الإنفاق الدفاعي، ما شكّل عبئاً على ميزانية الدولة، رغم محاولات التوازن المالي ضمن "رؤية 2030".

كما ظهرت في الخطاب الشعبي السعودي نغمة تساؤل خافتة: إلى متى تستمر الحرب؟ وما الجدوى من حرب لا تُحسم؟

ورغم أن الدولة حافظت على الإجماع الرسمي، فإن الإنهاك السياسي والنفسي والعسكري بات محسوساً على جميع المستويات.

لم تكن معركة السعودية في اليمن مقتصرة على مواجهة أنصار الله فحسب، بل سرعان ما انكشفت عن ساحة معقدة تتداخل فيها التحالفات والمصالح، حتى بين شركاء المعسكر الواحد.

فما بدأ كتحالف عربي لدعم "الشرعية" تحوّل، مع مرور الوقت، إلى شبكة متضاربة من القوى اليمنية المتنازعة، وصراع ضمني بين الرياض وأبوظبي، ومشهد سياسي شديد الانقسام داخل ما يُفترض أنه "المعسكر المناهض للحوثيين".

الشرعية المقسومة: من هادي إلى المجلس الرئاسي

مثل عبد ربه منصور هادي، منذ بداية الحرب، الغطاء الدستوري والسياسي للتدخل السعودي، لكن أدائه الضعيف، وتآكل شرعيته في الداخل، وعدم قدرته على إدارة التحالفات، جعله عبئاً أكثر من كونه أداة.

وفي أبريل 2022، وتحت ضغط سعودي – إماراتي، جرى الإعلان عن المجلس الرئاسي اليمني برئاسة رشاد العليمي، كمحاولة لإعادة تجميع القوى المناهضة لحكومة صنعاء ضمن صيغة قيادية جديدة.

لكن المجلس نفسه اتّسم بالهشاشة، بسبب الخلافات بين مكوناته، والانقسامات بين الموالين للرياض وأبوظبي، فضلاً عن التفاوت في الولاءات داخل الميدان.

الدور الإماراتي وتضارب الأجندات

رغم أن الإمارات كانت ثاني أكبر فاعل في التحالف العربي، فإن رؤيتها للميدان اليمني كانت مختلفة عن الرؤية السعودية. فأبوظبي ركزت على بناء ميليشيات محلية موالية لها، خاصة في الجنوب، مثل "قوات الحزام الأمني"، و"ألوية العمالقة"، و"النخب الشبوانية"، وسعت إلى تأمين مصالحها في عدن وسقطرى والمخا، ضمن ما حسبه البعض مشروعاً لـ"النفوذ البحري" على السواحل اليمنية.

وأدى هذا التوجه إلى اصطدام غير مباشر مع الرياض، خاصة حين دعمت الإمارات المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يرفع شعار الانفصال، بينما كانت السعودية تحاول الحفاظ على وحدة اليمن كونها مصلحة سعودية.

وهكذا وُجدت الرياض في موقف مُحرج: حليفها في التحالف يدعم طرفاً ينقلب على ما تُسميه هي "الشرعية".

وقد شكّل الجنوب اليمني تحدياً خاصاً للسعودية، إذ أنه لم يكن خاضعاً لسيطرة حكومة صنعاء، بل أصبح ساحة لتنافس الحلفاء. ففي حين حاولت السعودية تعزيز نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً في عدن، كانت الإمارات تدعم المجلس الانتقالي الذي يُطالب بانفصال الجنوب عن الشمال.

وقد أدت هذه الازدواجية إلى:

- اشتباكات عسكرية بين القوات الحكومية والمجلس الانتقالي (كما حدث في عدن 2019 و2020).

- شلل مؤسسي داخل الحكومة "الشرعية".

- نفور شعبي من التحالف العربي في مناطق الجنوب، نتيجة تدهور الخدمات والأمن والانقسامات الداخلية.

هذا التعقيد جعل من السعودية لاعبًا عديم الفائدة ومحاصرًا في شبكة متشابكة من الحلفاء الذين يهددون، من حيث لا يدرون، الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الرياض منذ بداية الحرب.

التسوية الصعبة: من التفاوض إلى التنازلات

مع تصاعد كلفة الحرب وتعقيداتها الداخلية والخارجية، بدأت السعودية منذ عام 2021، بشكل غير معلن، في البحث عن مخرج سياسي يحفظ ماء الوجه ويضمن الحد الأدنى من مصالحها الأمنية. وهكذا، تحوّلت الأولوية من "الحسم العسكري" إلى التسوية التفاوضية، ومن الرهان على الانتصار إلى السعي لإعادة ضبط العلاقة مع أنصار الله بشروط مقبولة.

- اتفاقات التهدئة (2022-2024): وقف النار بلا حل سياسي

أثمرت الوساطات العُمانية والدولية عن سلسلة اتفاقات هدنة بين التحالف وحكومة صنعاء ، خاصة في 2022 و 2023، أفضت إلى:

- وقف مؤقت لإطلاق النار على الحدود.

- تخفيف الحصار على ميناء الحديدة ومطار صنعاء.

- تبادل محدود للأسرى.

- التزام أنصار الله بوقف استهداف العمق السعودي بالطائرات المسيّرة.

لكن هذه الهدن لم تتحول إلى اتفاق دائم، بل بقيت هشّة وقابلة للانهيّار، في ظل غياب خارطة طريق سياسية واضحة. ورغم ذلك، وفّرت هذه المرحلة للرياض فرصة لالتقاط الأنفاس، وتقليص كلفة الاستنزاف العسكري.

حوار الضرورة

بدءًا من 2023، جرى تفعيل قنوات تفاوض غير مباشرة بين السعودية وحركة أنصار الله برعاية سلطنة عُمان، وبدعم من الأمم المتحدة. وفي أبريل 2024،

تم الإعلان عن محادثات مباشرة في الرياض، في سابقة غير معهودة، جمعت مسؤولين سعوديين بوفد من حركة أنصار الله، في خطوة أظهرت بوضوح تحوّل الرياض من منطق الإقصاء إلى منطق الاحتواء.

ورغم أن نتائج هذه المحادثات لم تُعلن رسميًا، إلا أن التسريبات أشارت إلى:

- اعتراف ضمني سعودي بواقع سيطرة أنصار الله في الشمال.

- تفاهات حول إعادة الإعمار وتسهيل دخول المساعدات.

- التزام حكومة صنعاء بعدم تهديد الحدود السعودية أو التحالف مع قوى معادية.

لم تلتزم السعودية بأي من هذه النقاط بل كانت تتصرف على أساس أن ثمة شيئًا ما يتغير مع الوقت، وإن الوعود ليست خيارًا مناسبًا في ظل سيولة الواقع الذي يتحوّل على نحو غير منضبط.

في كل الأحوال، اضطرت السعودية في نهاية المطاف إلى القبول بما كانت ترفضه في البداية: أنصار الله ليسوا ميليشيا متمردة، بل طرفًا سياسيًا وعسكريًا لا يمكن تجاوزه.

وهكذا انتقلت الرياض من خطاب "الشرعية الحصرية" إلى "المعادلة الواقعية"، حيث صار الحل الممكن يقوم على تقاسم النفوذ، لا احتكار السلطة، وعلى ضمانات أمنية لا انتصارات عسكرية.

هذه التنازلات لم تكن هزيمة كاملة، لكنها كانت اعترافًا بفشل فرض إرادة كاملة على بلد معقّد، وفتح الباب أمام إعادة تعريف المكاسب: فبدل صنع يمن تابع، صار الهدف يمن مستقر لا يهدد الأمن السعودي.

وبعد قرابة عقد من الحرب، تجد السعودية نفسها أمام مفترق طرق استراتيجي في اليمن. فقد انتقلت من مشروع "استعادة الدولة اليمنية" إلى واقع أكثر تعقيدًا، يتمثل في يمن منقسم، متعدد القوى. وفي هذا السياق، لم يعد الهدف هو

الانتصار، بل إدارة الخسارة وتحويل الفشل العسكري إلى مكاسب سياسية وأمنية ممكنة.

الانسحاب الآمن أم إعادة التموضع؟

السيناريو الأول أمام الرياض هو الانسحاب التدريجي الآمن، دون إعلان رسمي للهزيمة، عبر اتفاقات تهدئة طويلة الأمد، وتسليم الملفات السياسية للأمم المتحدة.

هذا السيناريو يخفف العبء الاقتصادي والسياسي، لكنه يفتح الباب أمام حكومة صنعاء للتمدد أكثر في الداخل اليمني، وربما التمدد الرمزي داخل الخطاب الشعبي المعادي للسعودية.

أما السيناريو البديل فهو إعادة التموضع: أي البقاء غير المباشر عبر أدوات اقتصادية وأمنية، خاصة في المهرة وحضرموت، وتأمين الحدود الجنوبية، دون انخراط عسكري مباشر.

وهذا ما بدأت السعودية تنفذه فعلاً منذ 2023، عبر بناء قواعد أمنية، واستثمارات تنموية في المناطق الشرقية، بعيداً عن ساحات النزاع الكبرى.

بين الوحدة والانقسام

أمام التوازنات الحالية، لم تعد فكرة "الدولة اليمنية الموحدة" واقعية. ولذلك، تبحث الرياض في خيار الدولة الاتحادية كحل وسط، يُبقي على الشكل الرسمي للوحدة، لكنه يسمح بتوزيع السلطة بين المكونات المحلية.

أما السيناريو الأكثر راديكالية فهو القبول الضمني بانقسام اليمن، إلى شمال خاضع لحركة أنصار الله، وجنوب شبه مستقل خاضع لقوى مدعومة إماراتياً.

وهذا الانقسام قد يوفر استقراراً وإن على المدى القصير، لكنه يُضعف قدرة السعودية على التأثير في القرار اليمني السيادي، ويفتح المجال أمام تدخلات جديدة من الخارج.

الاستثمار في الاقتصاد مقابل الأمن

أدركت السعودية بعد عقد من العدوان العسكري الوحشي على اليمن أن أفضل وسيلة لتحديد اليمن هي عبر السيطرة الناعمة لا المواجهة الخشنة. ولهذا، بدأت بالتركيز على المشاريع الاقتصادية، مثل:

ربط حضرموت والمهرة بشبكة طاقة سعودية.

مشاريع موانئ في نشطون وساحل الغيضة.

دعم تنمية زراعية وصحية في المناطق الحدودية.

هذا النوع من النفوذ يبني تبعية اقتصادية إيجابية، ويخلق حزامًا آمنًا حول المملكة، دون الحاجة إلى وجود عسكري كثيف أو تحالفات معقدة، ولكن السؤال هل تفعل ذلك؟

بعد سنوات من الغرق في الرمال المتحركة، أدركت الرياض أن تحقيق الأمن في اليمن لا يكون بالسيطرة، بل بالتطويع الطوعي والناعم؛ لا بالفوز الكامل، بل بتقليل الخسائر وتعظيم المكاسب الهامشية. وهذا يفترض: أن السعودية لم تعد تطمح إلى بناء يمن تابع، بل تسعى إلى يمن لا يُهددها.

إنها لحظة الواقعية السياسية، التي تتخلّى عن أوهام النصر لصالح استراتيجية النفس الطويل.

فثمة تحولات ترسم ملامح سياسة خارجية سعودية أقل اندفاعًا، وأكثر استعدادًا للمقايضة والتدرج بدل المغامرة والصدام. السعودية لم تتخلّ عن طموحها الإقليمي، لكنها أعادت صياغته ضمن شروط جديدة:

لا سيطرة بلا شراكة.

لا نفوذ بلا استقرار.

لا تدخل بلا مصلحة استراتيجية واضحة.

إنها واقعية القوة الهادئة، التي لا تسعى إلى الهيمنة المباشرة، بل إلى نفوذ ناعم مبني على توازن قابل للاستمرار. ولكن يبقى المستقبل مفتوحًا على رهانات جديدة ربطًا بالمتغيرات المتسارعة على الساحتين الإقليمية والدولية.